حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٣٠) ٢٠١٣/٤/١

معارضة الثورة

علي الشيخ منصور

في الوقت الذي يقوم فيه النظام بتصعيد حربه ضد الشعب السوري، عن طريق استهداف المدنيين والمدارس ودور العبادة في دمشق بقذائف الهاون، يخرج علينا وزير الإعلام عمران الزعبي، ليتهم كعادة النظام، الإرهابيين باستهداف الأحياء السكنية والمدارس والجامعات والمستشفيات بقذائف الهاون تنفيذاً لأمر خارجي من قطر وتركيا. مضيفاً في مقابلة مع التلفزيون السوري يوم ٢٨ آذار/ مارس أن النظام لديه قرار حاسم ونهائي للقتال حتى اللحظة الأخيرة.

أي أنه لا يوجد أي أفق للحل السياسي بالنسبة للنظام، ومع ذلك انتقدت موسكو قرار جامعة الدول العربية بخصوص منح مقعد سوريا للمعارضة باعتباره «تخلٍ عن الحل السلمي» كما تعهد مندوب روسيا بالأمم المتحدة فيتالي تشوركين بمقاومة أي خطوة متوقعة من المعارضة السورية للحصول على مقعد دمشق بالأمم المتحدة. والمتوقع أن يتم في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ سبتمبر/ أيلول. خاصة وأن موسكو لا تتمتع بحق النقض (الفيتو) في الجمعية العامة التي يبلغ عدد اعضائها ١٩٣. فيما اعتبر علي أكبر صالحي وزير خارجية طهران القرار السابق «بدعة سيئة»، محملاً المعارضة السورية ومن يسهم بتقديم «التسهيلات والأسلحة والمرتزقة إلى المعارضة» باستمرار عملية القتل اليومي في سوريا. متجاهلاً أن نظام الأسد يهو من يقتل يومياً أكثر من مئة سوري من مواطنيه، وصالحي أحد داعمي هذا النظام بالسلاح والعتاد والمرتزقة، ومشارك رئيسي في عمليات القتل ضدّ السوريين.

حتى مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية، الأخضر الابراهيمي، الذي لم يُعلق على منح مقعد سوريا في جامعة الدول العربية إلى الائتلاف الوطني المعارض، لكنه عبر عن تشاؤمه من الحالة السورية، معتبراً «أن تسليح جماعات المعارضة السورية ليس هو الحل»، داعياً المنظمة الدولية إلى «محاولة التوفيق بين الأطراف لإيجاد وسيلة لإنهاء الحرب عن طريق التفاوض»، مع تأكيده أنه «لا يتوقع حدوث معجزات في أي وقت قريب»، بحيث يُصبح موقفه في غياب آفاق الحل السياسي بمثابة داعم لعمليات القتل اليومي والتدمير المنهج التي يقوم بها النظام. وكنا نأمل من السيد الإبراهيمي أن يطالب بوقف شحنات الأسلحة الروسية والإيرانية إلى الأسد والتي تقتل السوريين منذ عامين، كما نأمل منه أن يخبر السوريين عن إمكانيات الحل السياسي لدى النظام، قبل أن يدعوهم إلى الحوار معه، وقبل أن يدين محاولات حصولهم على السلاح. الملفت للانتباه أن مواقف أصدقاء النظام السوري في موسكو وطهران تتوافق تماماً مع مواقف من يدعون بأنهم معارضة الداخل، فأمين سر «هيئة التنسيق» رجاء الناصر علق على موقف الجامعة العربية بأنه «فرض موقف من بعض الدول العربية على الشعب السوري من دون الأخذ بعين الاعتبار إرادة ورأي قطاعات أساسية منه»، مضيفا لصحيفة السفير اللبنانية أن ما جرى يشكل «تدخلا سافرا في شؤون المعارضة السورية ككل»، ويؤيده في هذا الموقف المعارض لؤي حسين من «تيار بناء الدولة» الذيرى أن تسليم مقعد سوريا للائتلاف الوطني مؤامرة اقليمية تتزعمها قطر».

بالعودة إلى قرار النظام بالقتال حتى اللحظة الأخيرة، نكتشف أن موقفه واضح، رغم محاولات أصدقائه في موسكو وطهران الحديث عن حل سياسي. لكن أن تلتقي «هيئة التنسيق» و«تيار بناء الدولة» مع تلك المواقف فهو ما يسمح لنا بالتمييز بين من يمثل الثورة السورية ومن يعارضها.

الافتتاحية

العاصمة دمشق في بؤرة التصعيد

سامي شيحان

يعيش سكان مدينة دمشق في الأيام الأخيرة على وقع انفجارات متتالية، تتواصل نهاراً وليلاً، مع صعوبة الوصول إليها بعد أن قطعت الحواجز الأمنية شرايين المواصلات التي تربطها بريفها الثائر منذ أشهر طلباً للحرية والكرامة، كما أعاقت الحركة بين أحيائها في الداخل، ومع أصداء الاشتباكات التي تدور على كافة محاورها، يتعذر على الموظفين الوصول إلى أعمالهم، ويخشى الأهالي إرسال أولادهم للمدارس أو الجامعات التي استهدف النظام بعضها في قصف عشوائي أو هادف ذهب ضحيته طلبة ومدنيين أبرياء، كما استهدف مشاف طبية ودور عبادة وأحياء سكنية.

قليلون من يصلون إلى دمشق من المحافظات الأخرى، ومن يصل لن يتمكن من التنقل بحرية، والقناصة يتكفلون بمنع الحركة ليلاً، حتى تغدو دمشق مع أولى ساعات الليل مدينة أشباح، خاصة عندما يقطع النظام الكهرباء عن كل المحافظات الجنوبية كما حصل يوم السبت الماضي، حيث امتد الظلام من حدود الأردن جنوبا إلى درعا والسويداء ودمشق وريفها، دون أي تفسير لما يجري. أغلب الدمشقيين يستشعرون الآن الخطر القادم، فالنظام يريد إخراجهم إلى ضواحي دمشق وإفراغ المدينة من سكانها، كي يسهل عليه تصيد عناصر الجيش الحر، كما يتوهم، لأنه يخشى انتقال ساحات الصراع مع الجيش الحر إلى قلب المدينة، ولا أمل لديه بأي انتصار على الثورة، لذلك نراه يلجأ لآلة القصف العمياء، حيث تطال صواريخه وقذائف الهاون والتفجيرات المتعمدة كل شيء في المدينة، تقتل وتدمر، بينما يسعى إعلامه لإلصاق التهمة بالجيش الحر دون جدوى، فهذا الأخير يُعلن باستمرار أنه لن يستهدف المدنيين والمنشآت العامة، بل المراكز الأمنية وتجمعات الشبيحة والحواجز العسكرية للنظام.

وحين عجزت ورقة التوت المضللة عن ستر عورة النظام «قرار القتال حتى اللحظة الأخيرة» كما نقل وزير الإعلام عمران الزعبي، فعن أي حل سياسي تبحثون؟.

حرية – العدد (٣٠) ٢٠١٣/٤/١

الغرب وتعديل موازين القوى في سوريا!!

نبيل حيفاوي

اتسمت مواقف الدول الغربية من الصراع المتفجر في سوريا، منذ أكثر من عامين، بالكثير من الصعود والهبوط، واستقرت مؤقتا، على فكرة: تعديل ميزان القوى بين النظام والمعارضة، باعتبار ذلك التعديل طريقا لجعل النظام مضطرا للخضوع للحل السياسي في قبول النقل السلمي للسلطة. وهو ما أعلنته كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وإن بصياغات ومصطلحات مختلفة ومتباينة.

وليس خافيا أن أحد خلفيات طرح وتداول هذا التوجه المعلن، في الخطاب الغربي، يقوم على تبرير الإحجام عن القيام بأي عمل لتقديم إسناد ملموس وعملي لردع آلة البطش الدموي الذي يتعرض له الشعب السوري.

في البداية ربطت الحكومات الغربية بين التسليح والتحذير من وصول الأسلحة للجهات المتشددة، وعندما تشكلت هيئات سياسية وعسكرية (الائتلاف الوطني والحكومة المؤقتة، والقيادة العسكرية للجيش الحر)، وأعلنت تكفلها ببقاء تلك الأسلحة تحت السيطرة، وضمان استخدامها والمسؤولية عن عدم وصولها للقوى «المتطرفة»، صمتت حكومات تلك الدول (فرنسا وبريطانيا) تحديدا، وتذرعت بانتظار قرار أوروبي برفع الحظر عن إرسال السلاح إلى سوريا، بعد أن كانتا قد أعلنتا عزمهما على القيام بخطواتهما بشكل منفرد، دون انتظار قرار من دول الاتحاد الأوروبي.

ويترافق هذا التردد والتقاعس مع تدفق يومي للسلاح والذخائر للنظام، عن طريق حليفيه الرئيسيين، روسيا وإيران لتمكينه من الصمود، وفتح المجال له لسحق الثورة، وإعادة بسط السيطرة الشاملة على الأراضي السورية. والشراسة الدموية التي يتعرض لها الشعب السوري، مع التدمير الشامل للمدن والقرى، تبينان تماما أن النظام أحرق، ليس اليوم، بل منذ البداية، كل سفنه للعودة إلى التفاوض مع المعارضة، ومهما بدت الأوضاع على الأرض، ودون أدنى اعتبار للمناشدات الدولية بتغيير ممارساته القاتلة، بل هو مضى بالضد من ذلك، باستخدامه كافة أنواع الأسلحة التي يمتلكها في ترسانته الضخمة. حيث بينت تجربة عامين وأكثر، أن النظام لا يملك من اوراق القوة سوى ورقة السلاح والبطش الدموي، ولا يرى من هدف له سوى هدف القضاء على كل خصومه ومعارضيه، مهما كلفه ذلك من ثمن، دون أدنى وازع، أو حساب للضحايا والدمار في البلاد.

وما تملكه الدول الكبرى من حقائق، عبر وسائلها المتنوعة، حول الحقائق الجارية في سوريا، يكشف عن خداع سياسي، لا يقيم أي اعتبار للأخلاق وحقوق الإنسان، بالضد من خطابها الدعائي والدبلوماسي الذي يتشدق بالقانون الدولي وحماية حقوق الإنسان، وردع مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية.

في هذا السياق، لن نذهب إلى اتهام الدول الغربية بأنها حليفة للنظام، لكنها بالتأكيد لا تنظر للأوضاع في سوريا انطلاقا من مصالح الشعب السوري وحقه في الحياة بحرية وكرامة، وفي اختيار مستقبله شكل الحكم الذي يرغب به.

والمؤسف أن فكرة تعديل موازين القوى، لفتح الطريق الذي يفرض حلا سياسيا (انتقال السلطة سلميا)، قد سحبت من التداول، بصرف النظر عن إمكانية تجسيدها، حيث الواضح والمعلن من النظام، القتال حتى النفس الأخير، دون اعتبار لأي محرمات في استخدام أنواع الأسلحة كافة. لاشك أن جزءا من مكونات القوى المعارضة المسلحة، تحمل أيديولوجيا دينية متشددة، ولم تكن هذه القوى خيارا للسوريين، وإذ بالغت القوى الدولية، في حجم واتساع نفوذها، لتبرر فقط، عجزها عن اتخاذ القرار الذي يمكّن السوريين من حماية أنفسهم، والاستمرار في نضالهم لتحقيق أهدافهم المشروعة. وكما ارتأى خبراء ومحللون محايدون، فإن ظهور هذا التيار المتشدد، جاء نتيجة لتخلف العالم عن القيام بواجباته نحو الثورة السورية، وليس هو السبب في تردد وتقاعس العالم نحو القضية السورية.

في أثناء تلك الترددات والتذبذبات، مضى النظام في غلوه بالتصعيد في البطش وسفك الدماء وتدمير الحياة بجوانبها كافة. وكلما تلكأ العالم في أخذ دوره المفترض نحو سوريا، ستتزايد همجية النظام ومعها سيتعمق التشدد والتطرف الذي تحذر منه دول العالم، خاصة تلك التي تدعي «نصرتها» للشعب السوري، وتكون «النصرة» المتشددة هي الرابح الأهم، طالما استمرت هذه المواقف الدولية.

إن تعديل ميزان القوى، بين الثورة والنظام، أمر هام وضروري، سواء أفضى ذلك إلى فرض الحل السياسي، أو لتمكين الشعب السوري من حماية نفسه والاستمرار في العمل لتحقيق حريته. لكن أداة هذا التعديل، لازال القرار بها محظورا على المستوى الدولي. فالروس يرفضون أي قرار دولي ملزم للنظام بوقف الحرب على شعبه، والدول الغربية تناور وتخادع في توفير الوسائل الكفيلة بتعديل ميزان القوى على الأرض، لأسباب، وإن جهلنا بعضها وعرفنا بعضها الآخر، غير أنها لا تتوفر على أي بعد أخلاقي، والبشرية تعيش في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

يلقي هذا الواقع مسؤولية جسيمة على القوى السورية في قيادة المعارضة (الائتلاف الوطني). لطالما اتخذت الدول من «تفكك» المعارضة حجة للتستر على حقيقة نظرتها وموقفها من قضية سوريا. ويبدو أن الطريق الأهم لتحقيق انتصار الشعب السوري في نضاله العظيم، الاعتماد على الذات، رغم معرفتنا بأن ما يتوفر للمعارضة من امكانات مادية وعسكرية، وتسهيلات للحركة، شحيح جدا، قياسا بما يمتلكه النظام، وبما يستمده من دعم من حلفائه، لكن ليس هناك أي خيار آخر. والاعتماد على الذات لا يقتصر على السلاح والمال، هناك ضرورة لتطوير القدرة على توفير مصادر، مهما كانت محدودة لسد حاجات الثورة، وتمكينها من تثبيت مكتسباتها.

وفي هذا المجال، ربما من الضروري القول: إن تنظيم الوضع الذاتي للثوار على الأرض، وتحصين الطاقة البشرية، قدر الإمكان من الوقوع في انحيازات للقوى «المتطرفة»، هو أحد

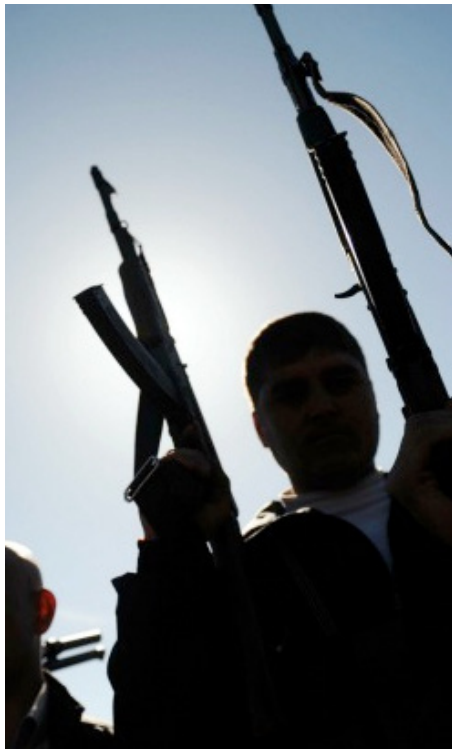

أشكال بناء الذات والاعتماد على القوى الحية والمنظمة في المجتمع السوري.

نشير إلى ذلك ونصب أعيننا خطر ازدياد تأثير التطرف، وبأشكاله المختلفة جرّاء الحصار، أو على الأقل، عدم قيام المجتمع الدولي بواجباته نحو الشعب السوري.

لقد بات تعديل ميزان القوى، أو على الأقل، إحباط محاولات النظام الإخلال به لمصلحة أدواته القمعية وأجهزتها العسكرية والأمنية، مهمة ملقاة على عاتق الشعب ، ممثلا بقيادته السياسية ، وبطاقات قواه المخلصة والحية.

ومن نافل القول إن مفهوم ميزان القوى لا يستنفذ في مجال السلاح ، انما هناك مجالات عدة، لعل في مقدمها عامل الثقة بالذات، وما يستدعيه من مسؤولية في الخطاب السياسي الهادئ والذي يخاطب العقول، ويبتعد عن الانفعال والعاطفية السطحية. ويتصل بهذا الأمرطريقة التعبير عن الاختلافات داخل صفوف قوى الثورة، خاصة في موقع قيادتها. وليس بعيدا عن هذا ، مصداقية إعلام الثورة أيضا، حيث المبالغة، أو إظهار فيديوهات التشفي بالأسرى، والاعتزاز بأعداد الخسائر البشرية من قوات النظام، والاستعراضات غير الضرورية « مهرجانات « التدريب والسلاح إلخ...

نشير إلى ذلك ولا يفوتنا أن لحظة التبدل في المواقف الدولية آتية، لكن على وتيرة مختلفة عن ما يحتاجه الشعب السوري، من ضرورة الإسراع لتوفير الدماء ووقف الدمار. أن وتيرة مواكبة العالم لها أجنداتها المختلفة. الصمود وتطوير الأداء، هما الكفيلان بملاقاة اللحظة الدولية المناسبة بشكل أفضل.

وكما هي الثورة منذ انطلاقها، محركها ذاتي، سيبقى أساس تقدمها ذاتيا، وسواه ثانوي.

أجور السكن تحت رحمة تجار الدم

نعيم نصار

(بمحاربة الفقر ننقذ كرامة الإنسان)، ما قاله وايلد عن الفقر، يصح تماما على حال السوريين الذين تركوا بيوتهم ونزحوا في طول البلاد وعرضها، بحثا عن سكن بديل مستأجر يحميهم من قذائف قوات النظام السوري الذي اختار القتل والقصف والاعتقال وحرق الجثث وتدمير المدن حلاً لإرغام شعبه الثائر على السكوت والرضوخ. ونضيف إلى ملايين النازحين ملايين الفقراء، وذوي الدخل المحدود الذين لا يملكون بيوتاً حتى في العشوائيات، هؤلاء أيضاً يبحثون عن بيوت للإيجار. إذا ملايين النازحين ومعهم ملايين الفقراء يبحثون عن سكن للإيجار، وسياسة القتل اليومية للنظام جعلت خرائط التموضع السكاني تتغير يومياً، فسكان دوما هربوا ويهربون إلى مختلف المناطق في دمشق وريفها، وهكذا يفعل معظم أهالي المناطق التي تتعرض للقصف وتشهد اشتباكات بين الجيش الحر وقوات النظام.

وتجار الأزمات الذين يسميهم (أبو سعيد) من كفر بطنا بتجار الدم، استقبلوا هؤلاء فاتحين أنيابهم للآخر، مستغلين حالة الحرب التي يشنّها النظام على كامل المجتمع السوري، فقاموا برفع الأجور بنسب تتراوح بين ٦٠٪ و١٠٠٪ وذلك حسب المنطقة والحي داخل هذه المنطقة، وكأنه لا يكفي الهلع والخوف والرعب الذي أصاب هؤلاء أثناء هروبهم الجماعي من مناطقهم السكنية ليتحولوا إلى ضحايا لفئة جديدة لا تقل إجراماً عن شبيّحة النظام وعناصره الذين ينفذون أوامر القتل الفردي والجماعي.

ففي مدينة الرقة التي لجأ إليها أعداد كبيرة من النازحين قدرت بنحو المليون نازح، ازدادت أجور السكن بنسب تتراوح بين ٦٠٪ و٨٠٪ ، وذلك حسب كلام الكثير من أصحاب المكاتب العقارية الذين لا يتنازلون عن حقهم في الكمسيون، الذي يصل حتى أجرة شهر كامل للبيت المؤجر حديثاً.

والسوريين الباحثين عن بيت للأجرة في بلدان الجوار مثل الأردن، باتوا يعانون ذات المعاناة، فتكفل تجار الدم (الأشقاء)، باستغلال أوضاعهم كلاجئين هناك، ويكتب أحمد التميمي في الغد الأردنية عن هذا الموضوع، فيذكر أن اللاجئ السوري (فراس) قدم إلى مدينة اربد منذ أسبوعين ويواجه مشكلة في العثور على منزل للإيجار له ولأسرته المكونة من ٥ أفراد.

ويضيف أن جميع الشقق في مدينة اربد تم إشغالها من قبل اللاجئين السوريين، مشيرا إلى أنه توجه إلى إحدى القرى في اربد للبحث عن منزل، وتمكن من العثور عليه، ولكن بأسعار خيالية وبأجرة شهرية ٢٥٠ دينارا. وتابع انه اضطر إلى استئجارها لعدم وجود بديل، مؤكدا أن أصحاب المنازل باتوا يستغلون حاجة اللاجئين وبالتالي مضاعفة الأجرة.

هذا في الأردن، أما في دمشق وجرمانا وصحنايا فاستغلال الظرف الحياتي للنازحين على أشده، ويتحدث السكان عن أجور وصلت إلى ٤٠ ألف ليرة للبيت المفروش، و٢٠ ألف ليرة للبيت غير المفروش، وهنا يدفع السوريون ضريبة الخيار العسكري الذي اختاره النظام في تعامله مع الثورة الشعبية منذ الساعات الأولى للحراك.

ووصل الأمر بأحد مجالس بلدات ريف دمشق لإصدار إعلان إنساني ناشد فيه أصحاب البيوت والعقارات والمحلات للرجوع إلى القيم الإنسانية النبيلة في تعاملهم مع أشقائهم النازحين، وقام هذا المجلس بإلصاق هذا الإعلان بالقرب من المكاتب العقارية في البلدة. ولكن يبدو لا حياة لمن تنادي.

السيد (أبو فراس) أحد الهاربين من القصف في داريا نزح مع عائلته التي وصل عددها إلى ٢٥ شخصاً إلى أحد مناطق ريف دمشق، اضطر لاستئجار قبو ب ٢٢ ألف ليرة سورية (مفروش)، أبو فراس الذي ينتظر معونة الهلال الأحمر التي تأتي كل عدة أشهر مرة، يقول وماذا أفعل لتأمين مبلغ ال٢٢ ألف ليرة؟

السيد (حسان) لديه عائلة مؤلفة من ١٠ أفراد، موظف في القطاع العام هرب من بيته في التضامن الذي يتعرض للقصف اليومي، وتنقل بين عدة غرف في برزة، واضطر أخيراً للقبول بالسكن في بيت شبه مهجور في سفح قاسيون، وبمبلغ ٧٥٠٠ ل.س، وأجبرته صاحبة البيت على تصليح ما يحتاجه البيت وعلى حسابه، وهو الآن يتابع حياته بصمت متألماً مؤجلاً حنينه لبيته داعياً (اللّه ينتقم من اللي كان السبب).

أسرة أخرى هربت من منطقة القدم واضطرت للنزوح إلى أحد مناطق ريف دمشق، تدفع أجرة سكن ٢٥ ألف ليرة، ويسكن في البيت ١٥ فردا من العائلة، وبسبب الفقر الذي يعيشونه اضطروا لتشغيل أطفالهم في شطف أدراج البنايات السكنية من أجل تأمين المال لدفع الإيجار.

وسيلة إعلامية قريبة جدا من النظام، تتحدث في تحقيق لها عن النازحين بتاريخ ١٨-٣، ورغم تبنيها لمفردات النظام عن تسمية الحال السوري الراهن بالأزمة، إلا أنها تلتقط الكثير من معاناة النازحين السوريين، فتتحدث عن الغلاء الذي حدث في أجور السكن في شارع الثورة، والعمارة وجرمانا وضاحيتي الأسد وقدسيا، وتسمي تجار الأزمة بأصحاب النفوس الضعيفة، وفي هذا التحقيق يتحدث (أبو علي) صاحب مكتب عقاري في شارع الثورة عن الغلاء الذي أصاب أجور السكن والعقارات في دمشق القديمة، كما أن الطلب على الإيجار ازداد لأكثر من أربعة أضعاف مما كان عليه سابقاً، وهذا ما جعل السكن حلماً بالنسبة للمواطن السوري محدود الدخل. فالشعب في أزمة وعملية النزوح مستمرة والمسألة مرهونة بضمائر التجار وأصحاب الشقق السكنية.

ماتزال الشوارع السورية تحفل بمنظر العائلات الهاربة من القصف والقتل، أسر بكاملها تحملها سيارات السوزوكي والهوندا. بعضهم تمكن من تحميل بعض أغراض بيته، والبعض الآخر لم يحمل شيئا حتى أوراقه الثبوتية، لتظهر لهؤلاء معاناة من نوع مختلف، أما حكومة النظام، التي تعيش منفصلة عن الواقع فمازالت تتنقل من تصريح كاذب إلى آخر، وهي عاجزة عن معرفة كم عدد النازحين بالداخل، وتتركهم لشبيّحة النظام وقوى الأمن اعتقالاً وخطفاً، فكيف تطلب من النازحين بالخارج العودة إلى الداخل بينما مناطقهم دمرتها طائرات النظام بالكامل؟

ما نريد قوله أن معاناة النازحين السوريين مع السكن وإيجاراته لا تقل ألماً عن بقية أشكال المعاناة، فالهموم المعيشية والخدمية والغلاء اليومي يحاصر الناس، نازحة وغير نازحة، لكن سواد المشهد هنا لا يخلو من خطوط بيضاء ليست قليلة هنا وهناك، فإحدى الأسر الفلسطينية التي هربت من المخيم في دمشق نحو منطقة في ريفها، تسكن حالياً في بيت أحد أصدقائها من درعا، الذي منحهم البيت ليسكنوه بالمجان. وهذا الحال ينطبق على أمثلة كثيرة نسمع عنها في مختلف المناطق السورية، وهذا يدل على نبل وكرم الناس الواقفين مع الثورة، أي مع إنسانيتهم. وبعد في الحكومات الديمقراطية قد تستقيل حكومة بكاملها بسبب أزمة خبز عابرة، أو بسبب أزمة حليب، والشعب السوري الذي تحول ربعه إلى نازح في الداخل ماتزال حكومة نظامه تأمل في انتخابات قادمة تثبتها في كرسي السلطة، وتبيع الشعب الكذب تلو الكذب، ويبدو أن هذه الحال لن تتغير إلا بعد سقوط الهم الكبير، سقوط النظام الشمولي الاستبدادي العسكري الذي تعامل طوال ٤٣ سنة مع الناس باعتبارهم أرقاماً، وهاهم يستعيدون كرامتهم المهدورة من خلال ثورتهم اليتيمة التي ستنتصر قريباً.

المفوضية تدعو الأطراف المتحاربة في سوريا مجدداً للسماح بإيصال المعونات

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٦ مارس/ آذار ٢٠١٣

جنيف– دعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوم الثلاثاء مجدداً كافة الأطراف كي تكفل مروراً آمناً لقوافل إيصال المعونات الإنسانية إلى المدنيين داخل سوريا. وصرح أدريان إدواردز المتحدث باسم المفوضية للصحفيين في جنيف قائلاً: «وسط الأجواء الأمنية الراهنة، اضطررنا لإلغاء أو تأجيل عدة قوافل، مما يحرم الكثير من السوريين من مساعدات هم في أمس الحاجة إليها».

وقد أوردت أحدث التقديرات الصادرة عن الأمم المتحدة أن ما لا يقل عن ٣,٦ ملايين شخص أصبحوا نازحين داخلياً في سوريا. وتعمل المفوضية مع الأطراف الحكومية وغير الحكومية للإشراف على دخول المعونات، وعلى الرغم من ذلك، فلا تصل المساعدات إلا إلى جزء من المحتاجين إليها فقط.

وقال إدواردز: «على الرغم من الصعوبات الأمنية، تعمل المفوضية لرفع مستوى عملياتها هناك. فمنذ بداية عام ٢٠١٣ قمنا بإيصال المعونات إلى دير الزور، ودرعا، والرقة، وإدلب وحماة. وعززنا العام الماضي حضورنا في دمشق وحلب والحسكة وأضفنا مرافق جديدة في النبك وحمص، الأمر الذي جعلنا أقرب بكثير من مراكز تجمع النازحين والسكان المتضررين».

وأضاف إدواردز قائلاً أن هدف المفوضية يتمثل في إيصال مواد الإغاثة إلى مليون شخص على الأقل بحلول شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٣. واعتباراً من الأربعاء الماضي، سلمت المفوضية مواد الإغاثة إلى ما يزيد عن ٤٣٧،٠٠٠ فرد في بعض من أكثر الأماكن تأثراً بالصراع، وتشمل حلب، والحسكة، والرقة، ودمشق، ودرعا، ودير الزور، وحماة، وإدلب.

وقد شملت المعونات الأسرّة، والمأوى، والمستلزمات المنزلية والملابس. وقد سلمتها المفوضية مباشرة أو عن طريق المنظمات غير الحكومية المحلية والهلال الأحمر العربي السوري. وتوجهت أربع قوافل إلى الشمال منذ بداية العام، ونُظمت إحداها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وانطلقت القافلة الأخيرة من دمشق إلى تل أبيض في محافظة الرقة. وضمت سبع شاحنات محملة بـ١٣٠ طناً من المعونات؛ ووصلت في ١٨ من مارس/ آذار. وقامت جمعية الهلال الأحمر العربي السوري بتنظيم الشاحنات. وأرسل برنامج الأغذية العالمي أيضاً أربع شاحنات على متنها ٥،٠٠٠ سلة غذائية.

ويبقى توفير المساعدات المالية من الأولويات المهمة في سوريا. فقد قدمت المفوضية دعماً مالياً العام الماضي إلى ١٤،٦٠٧ عائلة في دمشق والحسكة والنبك. كما تلقت هذا العام ٦،٤٠٠ عائلة في دمشق مساعدات مالية. وقد تم تأجيل خطط توسيع نطاق البرنامج ليصل إلى حمص جراء انعدام الأمن، بيد أن المفوضية تأمل في بدء البرنامج خلال الأسابيع القادمة.

أما عن ترتيبات العمل فتتلخص في قيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق جهود الإغاثة داخل سوريا. وتقود المفوضية ثلاثة قطاعات، توزيع المستلزمات المنزلية، ودعم المأوى، والخدمات المجتمعية (وتشمل الزيارات المنزلية، وإدارة المراكز المجتمعية وتجهيز خطوط الاتصال الهاتفي الساخنة). كما تشارك المفوضية في ثلاث مجموعات أخرى: التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي.

يواجه الـ٧٠،٠٠٠ لاجئ الوافدين من العراق وأفغانستان والصومال والباقون في سوريا نفس الصعوبات والمخاطر التي يواجهها مضيفوهم السوريون. وتحافظ المفوضية على التزامها بمساعدة الضعفاء وحمايتهم، حيث لدى الكثير منهم قدرات محدودة على التكيف وخاصة عندما يتعذر حصولهم على عمل وينزحون جراء الصراع.

وصرح إدواردز بأن المفوضية تلقت تقارير عن التهديدات التي تمارس ضد اللاجئين وعمليات الاختطاف. فقد لقي أحد اللاجئين الأفغان مصرعه عندما أصابت قذيفة هاون منزله.

وقال: «يعد الأطفال اللاجئون ضعفاء بصفة خاصة، حيث يعاني بعضهم من مشاكل نفسية واجتماعية، كما تسرب الكثيرون منهم خارج المدارس. لقد غدت إعادة توطين اللاجئين ذات أولوية قصوى لمن هم غير قادرين على العودة إلى وطنهم»، مشيراً إلى العراقيين والصوماليين والأفغان وأيضاً الفلسطينيين»، مضيفاً أن «مساعدات اللاجئين تتضمن دعماً مالياً ومساعدات للحصول على الرعاية الصحية».

يذكر أن ما مجموعه ٧٦،٠٠٠ مواطن عراقي على الأقل عادوا إلى وطنهم منذ اندلاع الصراع في سوريا على الرغم من كون الظروف في البلاد غير مواتية وأبعد ما تكون عن المثالية. وعند وصولهم إلى العراق وتسجيلهم لدى السلطات، قدمت المفوضية للعائدين المستلزمات المنزلية ومساعدة نقدية لمرة واحدة بقيمة ٤٠٠ دولار لكل عائلة، و٢٠٠ دولار للأعزب. واستفادت ٣،١١٦ أسرة (١٨،٨١٥ فرد) من هذه المساعدات خلال الفترة من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي حتى نهاية يناير/ كانون الثاني.

www.unhcr-arabic.org/5152e6886.html

منظمة أطباء بلا حدود تفتح اليوم مستشفىً للأطفال في مخيم «الزعتري»

عمّان– أطباء بلا حدود ٢١ آذار ٢٠١٣

خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، تسببت أعمال العنف المتزايدة في سوريا في تدفق أعداد غير مسبوقة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة. بحسب السلطات الأردنية، يقدر عدد اللاجئين السوريين الموجودين في الأردن بأكثر من ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ حتى الآن. وقد أصبح مخيم الزعتري، الواقع على بعد ١٠ كيلومترات شرق مدينة المفرق الأردنية، مأوى مؤقتاً لأكثر من ١٠٠,٠٠٠ لاجئ سوري. وقد أُنشئ هذا المخيم شهر في يوليو/ حزيران ٢٠١٢، وارتفع عدد سكانه إلى حد هائل، متجاوزاً بكثير سعته البالغة ٦٠,٠٠٠ لاجئ.

بدأت المساعدات الطبية التي تقدمها السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية تعاني من ضغط شديد، ممّا أدى في النهاية إلى فجوة كبيرة بين الاحتياجات الطبية والقدرة على تلبيتها، فأدى إلى لجوء الحكومة الأردنية إلى طلب المساعدة من المجتمع الدولي للاستجابة لتلك الاحتياجات. وفي هذا الصدد، يقول أنطوان فوشيه، رئيس بعثة منظمة أطباء بلا حدود في الأردن: «منذ إنشاء المخيم، شكّلت الاحتياجات الطبية للاجئين فيه مصدر قلق كبير بالنسبة للمنظمة. وقد وصلت بعض المحاور الأساسية للإغاثة الطبية، مثل طب الأطفال وتحصينهم من الأمراض، إلى أقصى حدودها». ويضيف فوشيه: «استجابة لهذا الوضع، افتتحت منظمة أطباء بلا حدود مستشفىً للأطفال يعمل على مدار الساعة، يضم ٣٠ سريراً و ٣ أسرّة للحالات الطارئة. وسوف يستقبل المستشفى حالات الأطفال المرضى الذين تتراوح أعمارهم من شهر واحد إلى ١٠ سنوات».

جدير بالذكر أن أطباء بلا حدود هي منظمة طبية دولية مستقلة ومحايدة وغير متحيزة، تقدم المساعدات الطبية إلى المجتمعات المتضررة من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. وهي تعمل في الأردن منذ شهر أغسطس/آب ٢٠٠٦، حيث تواصل استقبال المرضى السوريين وغيرهم من ضحايا النزاعات المسلحة في المستشفى الجراحي التابع لها في عمّان حيث توفر خدمات الرعاية الجراحية المتخصصة.

http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/msf-paediatric-hospital-in-zaatari-camp-opens-today.html

الفاعل يجب أن يبقى مجهولاً!

محمد سليم

تصل إلى سوريا هذا الأسبوع (لجنة أممية للتحقيق في استخدام أسلحة كيماوية)، برئاسة العالم السويدي أكي سيسلتروم، وهو (باحث أول) في المركز الأوروبي لدراسات الأمن الاجتماعي، ومتخصص في الحوادث ذات الطبيعة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وقد سبق له أن رأس لجنة تحقيق مشابهة في العراق في عامي ١٩٩١ و٢٠٠٢.. وبخلاف الرغبة الروسية المتمثلة بحصر لجنة التحقيق في الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (على اعتبار أنها هي فقط من يملك الخبرة والوسائل اللازمة لمثل هذا التحقيق)، فإن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، قد حسم أمره في اتجاه آخر، إذ قرر تشكيل اللجنة من خارج هذه الدول، ربما لتجاوز (الكباش) الروسي ـ الغربي في شأن كل ما يتصل بالمسألة السورية.

وإلى أين ستتوجه اللجنة تحديداً؟ إلى خان العسل فقط، غير أن مصادر من الأمم المتحدة تلمح (مجرد تلميح) إلى أن التحقيق قد يتوسع أكثر ليشمل أجزاء أخرى من سوريا، وبالطبع فإن ذلك مرتبط بالموافقة الروسية (وربما السورية)، وهي موافقة تبدو، إلى الآن، بعيدة المنال..

ولكن الأهم من كل ذلك هو مهمة لجنة التحقيق هذه، إذ تشير المصادر نفسها إلى أن اللجنة ستكون «ذات طبيعة تقنية بحتة»، وهي معنية أكثر «بجمع العينات وفحصها». فيما تقول مصادر أخرى، أكثر صراحة، إن مهمة اللجنة «لن تشمل تحديد من استخدم الأسلحة الكيميائية في حال العثور فعلاً على أي أدلة»!. ولتكتمل الصورة، فإن روسيا لا تزال غير راضية على عدم وجود تمثيل روسي ـ صيني في اللجنة، ما يعني مصادرة مسبقة لما سيصدر عنها، والحجة جاهزة: الانحياز.

إذاً ما معنى هذه الخطوة؟ وما جدواها؟

تلتصق بالسوريين، منذ بداية الثورة، تهمة «الاستمتاع بالشكوى من خذلان العالم لهم»، ولكن ماذا نفعل إذا كنا نقف، كل يوم، أمام مثال جديد عن خذلان العالم لنا؟ وماذا نقول إذا كنا لا نعثر، ومهما بحثنا جادين، على سوابق في التاريخ المعاصر؟ منذ شهور والرئيس الأمريكي باراك أوباما يردد: «استخدام السلاح الكيماوي خط أحمر»، وإثر كل واحد من هذه التهديدات (وكأنما في توقيت مقصود) يقوم النظام بتجريب الكيماوي، ليخرج أوباما (أو من ينوب عنه) ويكرر الكلمتين الهزليتين: «إذا.. فسوف». وأخيراً وبعد أن انطلق صاروخ محمل بالكيماوي، ليبطش بـ (خان العسل) وليفقأ كل عين متغافلة، فقد سرت، بين عواصم الدول الكبرى، همهمة غامضة لتتمخض في النهاية عن هذا الاقتراح العجيب: لجنة أممية، تحقق فيما إذا كان أحد ما قد أقدم على استخدام الكيماوي، ولكن دون أن يحق لها أن تقول من هو هذا الأحد!

وإذا ما توصل التقرير النهائي إلى أدلة على استخدام الكيماوي، وبما أن هوية الفاعل ستبقى مجهولة، فالنتيجة الطبيعية المرجوة ستكون بياناً من مجلس الأمن يدين «استخدام طرفي النزاع لأسلحة كيماوية».. إذاً ستكون حصيلة كل هذه الجهود (موعظة)، يمكن النطق بها منذ الآن، ودون حاجة إلى لجنة تحقيق أو إلى عالم سويدي..

ها نحن، مجدداً، ندفع ثمن الاستماتة الأمريكية لاسترضاء موسكو، وللأمانة فإن موسكو تملك، هذه المرة، شرطاً بسيطاً للغاية: «حسناً نقبل بلجنة تحقيق، ولكن شريطة أن لا تتوصل إلى أن النظام السوري هو من فعلها»!!

جزء كبير من مشكلتنا (وجزء كبير من حلها) يكمن في علاقة الغرام والانتقام التي تعيشها موسكو وواشنطن، ويبدو ان هذه العلاقة لا تزال في بدايتها.. فإلى متى سننتظر؟

الدرس السوري مجدداً!

ياسر عطا الله

في العام ٢٠٠٠ عُين غسان سلامة وزيراً للثقافة في لبنان، وسرعان ما أوكلت إليه مهمة الإشراف على التحضير للقمة العربية (بيروت ٢٠٠٢).. بعد ذلك بسنوات، تذكّر سلامة العناء الذي تكبده لإقناع بعض القادة العرب بالحضور شخصياً إلى بيروت، إذ كانوا غير راغبين بـ «درس جديد في القومية العربية يلقيه السوريون على مسامعهم»، لاسيما أن الدرس الأخير كان لا يزال ماثلاً في أذهانهم، فقبل ذلك بسنتين كان (الرئيس السوري الشاب) قد سجّل حضوره الأول في مؤتمر القمة العربية (القاهرة)، وبالطبع فهو لم يفوت الفرصة ليلقن زملاء أبيه من الملوك والأمراء والرؤساء، درساً في الصمود والتصدي والممانعة، وفي الانحياز إلى الشعوب.. بعد الخطاب الأخير الذي ألقاه الشيخ معاذ الخطيب في قمة الدوحة، ربما تكون النتيجة التي توصل إليها بعض القادة العرب هي أن المشكلة ليست فيمن يجلس على مقعد سوريا، بل في السوريين أنفسهم! فالخطيب عرّج في ختام خطابه على المحطة نفسها، فوعظ الحكام العرب بأن يتقوا الله في شعوبهم، وأن يطلقوا سراح جميع سجناء الرأي في بلدانهم، وان يمشوا بين جماهيرهم مثلما كان عمر يمشي بين رعيته..!

فهل كان المكان والزمان مناسبين لمثل هذه الموعظة الحسنة؟ هل يحتمل حضور المعارضة الأول في الجامعة العربية (وهو بلا شك حضور استثنائي وتاريخي) مثل هذا الكلام؟

في كواليس القمة، كان أصدقاء النظام، يثيرون مخاوف الجميع من هذه الخطوة، فـ «إعطاء مقعد الجامعة لمعارضة تحمل السلاح في وجه حكومتها يسجل سابقة خطيرة، والدور سيأتي على الجميع»، ومن المرجح أن يكون ذلك قد لامس وتراً حساساً عند كثير من القادة، وإذا بكلمة الخطيب تأتي لتضرب على الوتر نفسه، فهل هي مكافأة مناسبة لأصدقاء الثورة الذين قاتلوا لإجلاس الائتلاف على مقعد سوريا؟

يدافع البعض أن الخطيب كان حاضراً بصفته ممثلاً للثورة السورية، وليس رئيساً لنظام عربي رسمي، ولكن من قال إن الثورة لا تحتاج أن تنطق، أحياناً، بلسان السياسة، وأن تراعي الأعراف الدبلوماسية؟ هل مؤتمر الدوحة مناسبة ملائمة لتصدير الثورة السورية إلى الدول التي تحكمها أنظمة رجعية؟ هل سنعود إلى لغة البعث مجدداً، وفي هذا الوقت بالذات؟

ثم ما حكاية الكيماوي؟ قال الخطيب أمام القمة أنه تلقى «من أصدقاء رسائل خجولة تتساءل عن مصير الكيماوي بعد سقوط النظام»، ورد الخطيب بحسم: «هذه مسألة تخص السوريين وحدهم، وهم من سيقرر التعامل معها فيما بعد».. هل من الصواب ألا نرضى بمقايضة الكيماوي بتدخل أكثر فعالية؟ هل تحتاج سوريا ما بعد النظام إلى هذه الأسلحة؟ ألم يكن السوريون هم ضحاياها؟ هل الوعد بالتخلص منها يمس الكبرياء الوطني؟ هل ينقص المجتمع الدولي فزاعة أخرى؟

يجابه بعض المعارضين الائتلاف بهدف فرطه، وينتقدون الخطيب سعياً إلى إزاحته، فيما يؤمن معظم السوريين أن الائتلاف هو الأمل الأخير لتوحيد قوى المعارضة والثورة، وأن الخطيب ربما يكون الرجل الأنسب لقيادة المعارضة في هذه المرحلة، ومن هنا فالنقد يجب أن ينطلق من الحرص على الائتلاف ورئيسه، وأن يكون هدفه الأوحد هو التحفيز لأداء أفضل. لا شك أن المعارضة السياسية تسجل تقدماً ملحوظاً، وإن كان بطيئاً، فالائتلاف أفضل حالاً من المجلس الوطني، والخطيب يتجاوز نفسه يوماً بعد يوم، ومع ذلك فلا يزال مطلوبا من هذه المعارضة أن تتقن لغة السياسة أكثر، فهذه، للأسف الشديد، هي اللغة الوحيدة المفهومة في عالم العلاقات الدولية.

حرية – العدد (٣٠) ٢٠١٣/٤/١

مقعد الجامعة.. شرعية الائتلاف ومسؤوليته

هشام القاسم

رفرف علم الاستقلال فوق مقعد سوريا في الجامعة العربية. كان مشهداً استثنائياً: معاذ الخطيب، الذي كان حتى الأمس القريب واحداً من رعايا النظام المغضوب عليهم، يحتل كرسي رأس النظام، وحوله مجموعة من طريدي (عدالة الأسد)، معارضون تخرج بعضهم من سجون البعث، فيما أدمن بعضهم الآخر التخفي والتنقل تحت جنح الظلام.. وإذا بأضواء العالم تُسلَط عليهم دفعة واحدة..

لن يجلس على هذا الكرسي بعد اليوم قائد ملهم، يقرّع الحكام العرب على تخاذلهم وتقاعسهم عن أداء واجبهم إزاء قضية العرب المركزية: فلسطين. لا مزيد من دروس القومية العربية، ومن شعارات الممانعة، ومن الصمود والتصدي بالألفاظ الجوفاء. لن تجد الجامعة العربية مَن يطلق من مدافع فارغة أو يلوح بسيوف خشبية..

الآن ثمة سوريون يناشدون العالم لمساعدة شعبهم، بشر مثلنا، ترتجف أصواتهم وتمتلئ عيونهم بالدموع وهم يتحدثون عن مأساتنا. سوريون يتحدثون عن سوريا لا عن الوحدة العربية، يهجسون بحرية السوري وكرامته لا بضرورة حضور إيران كعضو مراقب، ينشدون القضاء على الظلم في بلدهم وليس القضاء على الامبريالية والرجعية..

إذاً هاهو مقعد الجامعة العربية يعود، وبعد خمسين عاماً من الغياب، إلى الشعب السوري، إلى الشرعية الوحيدة القادرة على ملئه بالفعل. بالطبع لم يرق هذا المشهد لإيران، فسارعت إلى انتقاد جامعة الدول العربية، ووصفت قرارها بـ«السلوك الخطير»، وقال نائب وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، إن «تخصيص مقعد سورية في الجامعة العربية لأولئك الذين لا يحظون بدعم الشعب.. يمكن أن يمثل سابقة جديدة لأعضاء آخرين في الجامعة العربية في المستقبل»، مؤكداً أن «هذه الإجراءات ستضع نهاية لدور المنظمة في المنطقة».

الخارجية الروسية، التي باتت عاجزة منذ شهور طويلة عن مفاجأتنا، قدمت بياناً بدا وكأنه مكتوب منذ سنتين: «إن الحكومة السورية كانت ولا تزال الممثل الشرعي للدولة، والعضو في الأمم المتحدة، وبالتالي فإن قرار الجامعة الأخير حول سوريا غير مشروع وغير مبرر بموجب القانون الدولي». كم هو مقنع حديث الروس عن القانون الدولي، وكم هو مؤثر دفاعهم (المبدئي) عن الشرعية! غير أن مندوب روسيا الدائم لدى الامم المتحدة، فيتالي تشوركين، أضاف لمسة أكثر إنسانية على موقف بلاده: «إن الجامعة العربية خرجت من عملية البحث عن التسوية السياسية للأزمة».. هذه التسوية التي لا تعني في المفهوم الروسي إلا «تسليم المقاتلين أسلحتهم لأقرب فرع أمن، وتسليم المعارضة السياسية بالانضواء تحت شرعية النظام والقبول بإصلاحاته»!

ومع ذلك فالتحدي الحقيقي للائتلاف لم يأت من موسكو، ولا من طهران، وإنما من المعارضة السورية، بل ومن داخل الائتلاف نفسه، ففيما كانت الجامعة منهمكة بتسليم المقعد إلى الخطيب ورفاقه، فقد وصلها بيان وقعه معارضون سوريون، بينهم (ائتلافيون) ممن جمدوا عضويتهم، شكوا فيه مما «يجري داخل الائتلاف وما يمارسه المسيطرون عليه من تخبط.. وسيطرة استبعادية يمارسها أحد تياراته على خياراته وخطاه»، كما أشاروا إلى «هيمنة عربية متنوعة وإقليمية فاضحة على قراره الوطني الذي تلاشى بصورة متعاظمة إلى أن كاد يختفي». وبين الموقعين على البيان، كمال اللبواني؛ وليد البني؛ ميشال كيلو؛ بسمة قضماني؛ رضوان زيادة؛ فايز سارة.. وقد دعا هؤلاء، وبقية زملائهم الموقعين، إلى توسيع الائتلاف عبر «ضم ٢٥ شخصية من التيار المدني»، ليكون «خارج سيطرة جهة واحدة أو تيار واحد»، وإلى التخلي عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة غسان هيتو. ربما يكون توقيت هذا البيان قد أغاظ الائتلاف، كما أغاظ كثيراً من السوريين، وربما حملت الشكوى شيئاً من المبالغة والتهويل، وربما تكون هناك مطالب غير محقة، وربما انطلق بعض الموقعين من أهداف شخصية غير إصلاحية (أولئك الذين أدمنوا الانشقاق وينتقدون الائتلاف أكثر مما ينتقدون النظام).. ربما يكون كل هذا صحيحاً، ولكن يجب أن لا يستنتج الائتلاف من ذلك أن عليه المضي قدماً، دون الاكتراث بهؤلاء المعترضين، بل عليه أن يثبت أنه محصن ضد عدوى المقعد الذي جلس عليه، فيبقى بمنأى عن نقيصتي سلفه: العناد والاستئثار..

وإذا كان المقعد يمنح الائتلاف امتيازاً، فإنه في الوقت نفسه (وحسب تعبير الكاتب اللبناني عبد الوهاب بدرخان) يضعه أمام تحد كبير. إن مسؤولية الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري قد تضاعفت بعد قمة الدوحة، وأول ما بات يُسأل عنه، وأكثر من أي وقت مضى، هو تماسك الثورة ووحدة المعارضة.. على قادة الائتلاف أن يجلسوا مجدداً مع المعترضين، ويستمعوا بجدية إلى طلباتهم، ويناقشوا اقتراحاتهم، وجهاً لوجه لا عبر تويتر أو الفيسبوك. لا بأس في إعادة النظر بتركيبة الائتلاف، وفي توسيعه، وفي عمل أي شيء يطمئن المتوجسين دون المساس بالأهداف والتوجهات الأساسية. ويستطيع رئيس الحكومة المؤقتة المكلف، غسان هيتو، أن يلعب دوراً مهماً في هذا السياق، فيقود حملة نشطة للتعريف بنفسه، تشمل جميع منتقديه، فلعله يقنعهم بصوابية اختياره، وبعدها يشركهم في اختيار وزراء حكومته المنتظرة. لقد كثرت الإشارات السلبية إلى الدور الذي يلعبه الإخوان المسلمون داخل الائتلاف، وربما تنشأ بعض التخوفات من حساسيات وأفكار مسبقة، وربما يكون مصدر القلق هو ما يفعله الإخوان في بلدان عربية أخرى (مصر تحديداً)، ومع ذلك فالإخوان يتحملون مسؤولية إقناع المتخوفين، فعلاً لا قولاً، بحسن نواياهم، بأن يبادروا، قبل غيرهم، إلى إبداء المرونة إزاء طلبات المعترضين، ولاسيما فيما يتعلق بزيادة ممثلي التيار المدني (أي الأعضاء من غير الإسلاميين)..

وماذا بعد مقعد الجامعة العربية؟

يستعد الائتلاف لمعركة مقعد الأمم المتحدة، وقد باشر بإنشاء مكاتب اتصال في نيويورك وواشنطن، ويؤكد نجيب الغضبان، أستاذ العلوم السياسية بجامعة اركنسو، والذي يرأس مكاتب الائتلاف في الولايات المتحدة، على أن «حصول المعارضة على مقعد سوريا بالأمم المتحدة ضروري ومنطقي». بالطبع ستكون روسيا بالمرصاد، وقد سارع تشوركين إلى التأكيد: «سنعارض هذا بشدة». مضيفاً: «لا أعتقد أن هذا سيحدث لأن أغلب أعضاء الأمم المتحدة أعضاء مسؤولون يقدرون هذه المؤسسة.. أعتقد أنهم يفهمون أنه إذا حدث شيء من هذا النوع فإنه سيضعف حقاً موقف الأمم المتحدة».

ستكون معركة صعبة إذاً. ولكن ماذا سنستفيد من حصول الائتلاف على المقعد الأممي؟

هناك وهم لا بد من دحضه، وهو أن المقعد سيتيح لنا، تلقائياً، تلقي دعم دولي حاسم (تدخل أممي عسكري مثلاً)، وهذا، بالطبع، غير صحيح، ودونه عقبات قانونية وسياسية كثيرة، ثم لنتذكر أن القادرين على التدخل لم ينتظروا حصول المعارضة الليبية على مقعد أممي حتى يتدخلوا، وهم بالتأكيد لا ينتظرون هذا المقعد ليتدخلوا في سوريا.

ومع ذلك فسيكون هذا نصراً سياسياً ورمزياً كبيراً، كما أنه سيتيح للائتلاف أن يغدو لاعباً أكثر قوة وتأثيراً، وسيفتح أمامه الكثير من الأبواب والفرص، ويكفي أن تكون معركة (إسقاط شرعية النظام) قد وصلت إلى منتهاها.

حرية المعرفة السورية.. لا تزال خلف الحدود

مهيار الفارس

في واحدة من أجمل الصورة التي نفّذها شباب سوريون للحديث عن ثورتهم، يشرح طفل صغير أمام «السبورة» عن الحرية التي يريدها: الحرية التي أريدها أن لا تعتقلني إن خالفتك في الرأي.

هذا المطلب باحترام حرية الرأي والاختلاف وحرية التعبير كان ثمنه في الحال السورية دماء الآلاف من السوريين، نتيجة القمع الوحشيّ الذي قابلت به السلطات السورية المطالبين بالحرية، تأكيداً منها على تمسكها بمبدأ الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري وحتى القتل لكل مُخالف في الرأي. وتحوّل المطلب السلمي إلى ما يُشبه الحرب الأهليّة مُخلفاً ما يزيد عن الثمانين ألف قتيل، مما فرض على العالم إعادة النظر وإعادة قراءة التاريخ السياسي المعاصر لسوريا في ظل حكم البعث، وحكم آل الأسد، فاتحاً الأبواب واسعةً على جميع الملفات السياسية المعرفيّة التي بقيّت في إطار المحرّمات طوال عقود. من الملفات السورية الإيرانية إلى العلاقات السورية اللبنانية الشائكة سياسياً ودينياً واجتماعياً مع البحث في تركيبة المجتمع السوري الغنية طائفياً وقومياً، وحتى البحث في الآليات الإعلامية والعسكرية والسياسية التي استخدمها الأسد الأب. علماً أنّ هذا الخارج، يشمل في أحد مستوياته السوريين في الخارج كذلك، خاصّة بعد أن هاجرت من البلد خيرة كوادره من المثقفين والإعلاميين والكتّاب هرباً بأرواحهم من بطش النظام، مُخلّفين الساحة وراءهم للإسلاميين من جهة وقوات الأسد من جهة ثانية. إلاّ أنّ السلطات السورية وفي خضم صراعها العسكري المُسلّح داخلياً، والسياسي في المحافل العالمية، من الجامعة العربية وصولاً إلى الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والمطالب بإحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية، لم تغفل عن المتابعة الحثيثة لكل كلمة، لكل صوت، ولكل رؤية لا تؤكد على مقولة النظام السياسية. في استمرار لنهج تمّ توريثه مع توريث السلطة السياسية، نهج لم يحترم أو يعترف أو يسمح يوماً بحرية الرأي والتعبير، ولم تفعل هذا عقب اندلاع ثورة آذار ٢٠١١، وهي مستمرة في محاولاتها فرض سياج لحماية مقدساتها ومواقفها. فالكتب والمعرفة ممنوعة، لكننا نسمع بها أو نحصل عليها عبر الانترنيت، حيث نلحظ اندفاعة في عالم التأليف والترجمة تهتم بكل ما يتعلق بالقضية السورية من مختلف محاورها، متخذة أشكالاً متنوعة من الأبحاث السياسية والدراسات الفكرية والاقتصادية وحتى الأعمال الروائية.

فعلى صعيد الترجمة، صدر في العام ٢٠١١ عن دار رياض الريّس كتاب (التسلطيّة في سوريا/ صراع المجتمع والدولة)، من تأليف ستيفن هايدمان، وترجمة عباس عباس ومراجعة رضوان زيادة.

الكتاب في واقع الأمر تمّ تأليفه ونشره عام ١٩٩٩، أي قبل عام من رحيل «حافظ الأسد»، إلاّ أنّه تمّ تحديثه عام ٢٠٠٨ بمقدمة طويلة تناولت حكم الرئيس الحالي «بشار الأسد»، مع الإشارة من المؤلف أنّه اختار الفترة الزمنية المشار إليها، باعتبار أن هذه الفترة هي التي شهدت نشأة دولة القمع التسلطية في سوريا، وتدعيم القواعد الدستورية والمؤسسية لها من أجهزة أمن وبيروقراطية وغير ذلك. من هنا تأتي أهميّة هذا الكتاب، الذي يسعى عبر ثمانية فصول (إلى إظهار الكيفية التي بنيت عليها مؤسسات النظام السوري الحالي بشكل تراكمي خلال العقود الماضية، والتي اتسمت بدرجة كبيرة من الصراعات الاجتماعية والسياسية، والتحولات في مختلف المجالات على مستوى المجتمع والدولة في سوريا، مُركزاً على فترة الانقلابات البعثية والانقلابات المضادة لها في الفترة ما بين عامَيْ ١٩٦٣ و١٩٧٠، حتى استتبت الأمور لحزب البعث بقيادة حافظ الأسد).

عام ٢٠١٢ كان ساحة برزت فيها الأعمال التي تمّ انجازها عقب انطلاقة الثورة السورية، حيث تزخر المكتبات خارج الحدود السورية بالعناوين المتنوعة، ونذكر على سبيل المثال ترجمة عبد الكريم محفوض لكتاب (الاقتصاد السياسي في سوريا تحت حكم الأسد) لفولكر بيرتس، ومراجعة د. حازم نهار، وهو صادر كذلك عن دار رياض الريّس.

بالإضافة إلى كتاب (سوريا: بؤرة ترتر. نظرة في عمق بلد مُنغلق) الصادر باللغة الألمانية بقلم الصحفية كريستين هيلبيرغ عن تجربتها ومشاهداتها التي عاشتها في سوريا. صدر الكتاب عن دار نشر «هيردر» الألمانية بترجمة فلاح آل ياس ومراجعة هشام العدم.

ومن منشورات جامعة «ييل» الأمريكية صدر كتاب (سوريا سقوط عائلة الأسد) للباحث ديفيد ليش، الذي سبق له واصدر إبان استلام الأسد الابن للسلطة كتابه (أسد سوريا الجديد: بشار وسوريا الحديثة) وفي الكتاب الجديد نقرأ رؤية ليش للتجربة بأكملها والتي تفيد: (لقد أنجز الأسد الأب عمله بصورة محكمة فأسس لنظام قوي بالولاءات العائلية والعشائرية والطائفية، لكن لا أكثر. لذا فإن الابن بعد الانتفاضة، ما عاد هو الطبيب الشاب المتعلم في الغرب، بل مجرد ذلك الابن لثقافة الصراع العربي الإسرائيلي، لفترة الحرب الباردة، ولكونه ابن حافظ الأسد.).

التجارب الصحفية في سوريا لها في العالم الغربي حضورها الكبير، كما لأي تجربة صحفية في منطقة نزاع مُسلّح، إلاّ أنّ الصحفية اللبنانية غدي فرنسيس، والتي نجحت في كسب عداء جميع الأطراف المُتحاربة في سوريا، كانت من أوائل من قدّم للقرّاء العرب كتاباً على هذه الشاكلة، ويبقى كتابها إشكالي نتيجة الإشكاليات التي تحيط بتجربتها بالنسبة للسوريين الثوار والعساكر وحتى أقطاب النظام. صدر كتاب (قلمي وألمي: مئة يوم في سوريا) عن دار الساقي عام ٢٠١٢، والتي نقرأ من عناوينها المنشورة كذلك كتاب الباحث والصحفي «حازم صاغية» والذي يُعد من أهم الكتب التي صدرت في عام الثورة ويبحث كما يشي عنوانه ب (البعث السوري: تاريخ موجز).

من الكتب التي تبحث في التاريخ السياسي لسوريا برز كتاب المؤرّخ اللبناني كمال ديب (تاريخ سورية المعاصر ـ من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١) الصادر عن دار النهار، وفيه يتناول المؤرخ بالنقد والتحليل البديهيّات المُسبقة في التعاطي مع الشأن السوري، كما كتب عنه الزميل محمد ديبو: (أهم البديهيات الخاطئة التي يفككها ديب في قراءته للتاريخ السوري الحديث أنّ النظام السوري هو نظام شخصي مرتبط بشخص الرئيس فحسب، مفككاً بذلك الأسطورة الكاذبة التي روّجت لها كتب بحثية غربية تعاملت مع التاريخ السوري باستسهال كبير، على أنّه تاريخ «الملوك والرؤساء والزعماء» بعيداً عن «معالجة البنى الاجتماعية والاقتصادية والخلفيات المؤسساتية من أحزاب وجماعات منظمة»). في العام ٢٠١٢ برزت المؤلفات التي تحمل العناوين الأكثر صداميّة مع النظام، ومنها (سوريا مزرعة الأسد) عن دار النواعير اللبنانية بقلم عبد الله الدهماشة. كذلك نقرأ من دار العقيدة كتاب (سوريا بين أنياب الأسد) لرياض عبد الله ليلا. كذلك كتب المُفكر الفلسطيني سلامة كيلة الذي تعرّض للاعتقال والتعذيب والطرد من سوريا حول (الثورة السورية: واقعها، صيرورتها وآفاقها) الصادر عن دار أطلس. في حين أنّ كتاب (جراح الياسمين) قد يكون من أبرز التجارب الجديدة حيث أنّه كتاب إلكتروني من أجل سوريا ألّفه مجموعة من المدونين العرب في ٢٢٨ صفحة. وتقوم فكرته على جمع ما تمّ تدوينه في اليوم الموّحد من أجل سوريا، وهذا اليوم أتّى كحملة تضامن مع الثورة السورية بتاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٢. ختاماً نقرأ من عناوين ٢٠١٣ عن دار الريّس كتاب (السلطة والاستخبارات السورية) للدكتور رضوان زيادة، ويحتوي الكتاب على عدّة فصول هي: «ولادة الجمهورية الثالثة وبناء التسلطية السورية»، «وراثة سورية من الأب إلى الابن»، «ربيع دمشق إلى إعلان دمشق: صعود المعارضة في سورية»، «بشار الأسد والسياسة الخارجية»، «تحدّي الإسلام السياسي: الإخوان والديمقراطية».

كذبة نيسان

جورجيت أسعد

لماذا اخترعت الشعوب كذبة الأول من نيسان؟ وهل يمكن لهذه الكذبة أن تتحول من شكل لطيف للدعابة الاجتماعية إلى تراجيديا قاتلة للشعوب في حقل السياسة؟

علينا أولاً ان نصدق ما نقلته وكالة الأنباء الرسمية سانا بتاريخ ٢٨ آذار/ مارس بأن بشار الأسد التقى ذلك اليوم باللجنة الوزارية المكلفة تنفيذ مضمون البرنامج السياسي الذي استفاض حوله في آخر خطبه العصماء، لحل الأزمة في سوريا، وكلف رئيس وزرائه د. وائل الحلقي برئاسة هذه اللجنة.

ويتابع الخبر أن الأسد وجّه أعضاء اللجنة للتركيز «على أربعة محاور لضمان نجاح عملهم خلال الفترة القادمة، تبدأ بوضع آليات تؤسس لعلاقة متكاملة بين اللجنة الوزارية واللجان الفرعية في المحافظات، والعمل خلال اللقاءات التشاورية مع مختلف قوى وممثلي الشعب السوري على وضع أسس للحوار الوطني القادم، بالإضافة إلى تحديد آلية إدارة الدولة للحوار بين تيارات المجتمع السوري وتقديم كل ما يلزم لإنجاحه، ودعم المصالحات المحلية التي تجري في عدد من المناطق، والتي تؤسس لعودة الاستقرار واستعادة من غرر به إلى حضن الوطن.

الأسد يُصر على اصلاحاته التي أدت لقتل أكثر من ٨٠ ألف مواطن سوري، وشردت أكثر من خمسة ملايين آخرين في دول الجوار وداخل سوريا، وما زال يبحث عن آليات حل الأزمة، وكأنه لم يسمع بالمناطق التي حررها الجيش الحر، والألوية أو المطارات التي استولى عليها، ولم يعرف أن وزراءه يسافرون عبر مطار بيروت، وأنه فقد السيطرة على المعابر الحدودية مع دول الجوار، ولم يعرف الأسد أن منح مقعد سوريا في الجامعة العربية للائتلاف الوطني أدى لنزع شرعيته البائدة.

فهل هو لا يعرف حقيقة، أم أن الحديث عن إصلاحاته مجرد كذبة الأول نيسان؟ ومتى كان نظام الأسد يصدقْ؟!

كاريكاتير العدد

الفلسطينيون ونظام الممانعة

فداء يونس

يبلغ عدد الفلسطينيين في سورية قرابة ٦٠٠ ألف نسمة، يتوزعون على تسعة مخيمات رئيسية في درعا ودمشق وحمص وحماة واللاذقية وحلب، ويعيش بعضهم في تجمعات عشوائية ضمن بعض المدن السورية.

وقد أفادت «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا» في بيان لها أن ١١٣٠ شهيداً فلسطينياً لاجئاً، قضوا جراء الصراع في سورية منذ آذار ٢٠١١ وحتى آذار الراهن. بينما نشرت جمعية «أنيرا» في بيروت الأسبوع الماضي دراسة أظهرت أن عدد اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية الى لبنان بلغ ٣٠ ألف لاجئ، حيث شرد أكثرية سكان مخيم اليرموك الذي يضم ربع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، توزع أغلبهم في أحياء دمشق وبعض المدن السورية، وبعضهم ذهب إلى دول الجوار في لبنان والأردن ومصر. حيث يعانون ظروفاً صعبة.

وقال نائب مدير (الأونروا) روبرت هيت، إن «مأساة الفلسطيني تتكرر منذ أن طُردوا من أراضيهم، وها هم اليوم يطردون من سوريا»، وأضاف هيت أنه «أنهم في لبنان ورغم الظروف الصعبة والقاسية يجدون ملجأ أمان والحدود مفتوحة في وجههم، في حين أن ظروفهم في الأردن صعبة وبشكل خاص على الحدود».

ويستمر النظام السوري بقصف المخيمات الفلسطينية يومياً، وتحديداً في مخيمي العائدين بمدينة حمص واليرموك في دمشق، كما تدور معارك طاحنة في مخيم فلسطين منذ الأسبوع الماضي، وما زال مخيم الحسينية على أطراف دمشق تحت الحصار الشديد، بينما كانت مخيمات درعا والرمل الشمالي في مدينة اللاذقية أول من دفع ثمن مشاركتهم في الثورة. وتشير كل المعطيات المتعلقة بموقف الفلسطينيين من الثورة السورية أن «الشعب الفلسطيني داخل سوريا بعمومه متضامن مع الشعب السوري ومؤيد لحقوقه المشروعة التي يطالب بها من أجل الحرية والديموقراطية»، كما عبرت «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا». فعلى النقيض من مواقف أحمد جبريل وبعض القيادات المرتزقة، ما زال الفلسطينيون وفي كل أماكن تواجدهم في سوريا، شركاء في القضية وشركاء في الثورة من أجل مصالح وحرية الشعوب العربية وكرامتها.

وللمقارنة فقط نذكر أن عدد شهداء الانتفاضة الفلسطينية الأولى ضد العدو الإسرائيلي التي استمرت من ٨/ ١٢/ ١٩٨٧م وحتى تاريخ ٤/ ٥/ ١٩٩٤م، بلغ ١٥٥٠ فلسطينياً شهيداً، فيما وصل عدد شهداء الانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى، منذ ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ وحتى ٨/ ٢/ ٢٠٠٥ ، فقط ٤٤١٢ شهيداً.

فإذا حسبنا نسبة عدد الفلسطينيين في سوريا إلى عددهم في الضفة والقطاع، وإذا أخذنا فارق الزمن بين سنتين من عمر الثورة السورية وسبع سنوات من عمر الانتفاضة الأولى وأربع سنوات ونيف للانتفاضة الثانية، سندرك أن نظام الأسد الذي يدعي المقاومة والممانعة، وأفقر الشعب السوري خمسة عقود من الزمن بحجة أنه يعمل على تحرير فلسطين، هو أشد إجراما بحق الفلسطينيين والسوريين معاً، وفتكاً بهم بعشرة أضعاف جرائم وفتك الاحتلال الاسرائيلي الغاصب. كذلك نذكر للمقارنة فقط، أن حصيلة شهداء مجزرة دير ياسين الأشهر في تاريخ فلسطين بلغوا ٨٥ شهيداً من المدنيين العزل فقط. بينما مجزرة تل الزعتر التي ارتكبها النظام السوري في لبنان ذهب ضحيتها قرابة ٥٠٠٠ شهيد فلسطيني.